

## لبنان: المدنيون يدفعون الثمن

توماس آرتشر

المؤونة للأشخاص الذين يحتاجون إليها، إضافة إلى أنها تقوم بإرسال الكوادر العاملة إلى وكالات الأمم المتحدة من خلال قوة نورستاف (NORSTAFF) الاحتياطية لحالات الطوارئ.

والأمر الأكثر أهمية وحيوية لاستدامة وقف إطلاق النار فهو الدعم المكثف للجهود الدبلوماسية من أجل التعامل مع الأسباب الجذرية للصراع في الشرق الأوسط. ووفقاً للسيد غاريت إيفانز الذي يعمل مع الفريق الدولي المعني بالأزمات فإن «خلفية هذا التصعيد المفاجئ تعود إلى إهمال دبلوماسي في السنوات الست الماضية، الأمر الذي يجعل الشعب اللبناني والفلسطيني والإسرائيلي يدفع ثمن هذا الإهمال اليوم.»

يشغل توماس آرتشر منصب أمين عام مجلس اللاجئين النرويجي [www.nrc.no/engindex.htm](http://www.nrc.no/engindex.htm) ويمكن الاتصال به عن طريق البريد الإلكتروني: [astrid.sehl@nrc.no](mailto:astrid.sehl@nrc.no)

حثت منظمة رصد حقوق الإنسان مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على ما يلي:

- تقديم طلب تشكيل لجنة تحقيق دولية للأمين العام للأمم المتحدة حول انتهاكات قوانين حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني من قبل جميع الأطراف التي شاركت في النزاع.
- دعوة جميع الأطراف تأمين مرور آمن للإغاثة الإنسانية وعمليات الإخلاء الإنسانية
- دعوة جميع الأطراف لحماية المدنيين من النزوح الاعتيادي وتأمين الحماية البدنية والمادية لهؤلاء الذين نزحوا جراء الصراع الأخير وبناء أوضاع تساعدهم على العودة الاختيارية والأمنة والكرامة لمنازلهم.
- الإصرار أن على جميع الأطراف السماح بوصول المقررين الخاصين الأربعة والتابعين لمجلس حقوق الإنسان الذين أعلنوا نيتهم بالسفر إلى لبنان وإسرائيل.

يمكن الاطلاع على البيان بأكمله على الموقع التالي [www.hrw.org/english/docs/2006/08/11/leban013967.htm](http://www.hrw.org/english/docs/2006/08/11/leban013967.htm)

بينما يتم طباعة هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية يتجه آلاف النازحين واللاجئين إلى بيوتهم بعد إعلان وقف إطلاق النار الذي توسطت به الأمم المتحدة والذي بدأ العمل به في ١٤ آب/أغسطس المنصرم.

الوصول عبر البحر إلى صور ضروريا بعد تدمير كافة الطرق والجسور الرئيسية هناك.

ويؤكد مجلس اللاجئين النرويجي على دعمه لدعوة منظمة رصد حقوق الإنسان لاجراء تحقيق دولي في الأحداث الموثقة التي تخلفتها مخالقات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني من قبل إسرائيل وحزب الله على سواء [انظر النص المنفصل أدناه]. وقد أظهر البحث الذي أجرته منظمة رصد حقوق الإنسان قد أن القوات الإسرائيلية داومت على شن هجمات مدفعية وجوية ذات فوائد عسكرية محدودة أو مشكوك فيها إلا أنه كان لها ضرر كبير على المدنيين. وقد أشارت المنظمة إلى انتهاكات منهجية للقانون الإنساني الدولي من قبل حزب الله، بما فيها إطلاق آلاف الصواريخ العشوائي والمتعمد على المناطق المدنية في إسرائيل.

سيركز المكتب القطري لمجلس اللاجئين النرويجي في بيروت على تنمية برامج التعليم وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار وتوزيع المساعدات الغير غذائية وتوفير المعلومات والخدمات الاستشارية والمساعدة القانونية. هذا وسيبقى الكثير من الأشخاص مجبرا على النزوح بسبب الدمار الذي لحق منازلهم وبسبب انهيار البنى التحتية في المناطق المنكوبة. وتتمثل إحدى الأخطار التي تواجه هؤلاء الذين سيعودون إلى منازلهم في قذائف المدفعية التي لم تتفجر. ويقدر الفريق الاستشاري المعني بالألغام - وهي منظمة مقرها المملكة المتحدة تعنى بالانتعاش بعد فترات الصراع- بأن ١٠٪ من الـ ٤٠٠٠ قذيفة التي كانت تطلق على لبنان يوميا لم تتفجر مما يشكل خطرا كبيرا على المدنيين.

وتشعر اللجنة الوطنية للاجئين بالقلق الشديد تجاه الوضع الأمني والإنساني للمدنيين النازحين الذين علقوا في مناطق خارج نطاق عمل وكالات الإغاثة والذين يبقى احتمال تعرضهم لأحداث العنف موجودا. وكانت اللجنة قد دعت إلى تأكيد تأمين ممرات آمنة للقوافل الإنسانية من أجل إيصال

وقد لقي ١١١٠ لبنانيا - معظمهم من المدنيين - و١٥٦٠ إسرائيلي منهم ١١٦ جندياً حتفهم في الصراع الذي اشتعل بعد أسر حزب الله لجنديين إسرائيليين في ١٢ تموز/يوليو. ونتيجة للصراع الذي اندلع تحول ٩٠٠ ألف من مجموع السكان الذي لا يتعدى الأربعة ملايين نسمة إلى نازحين. وكان النازحون قد لجؤوا إلى المدارس والمباني العامة والحدائق العامة أو أقاموا مع عائلات مضيقة، كما قد تم تحويل ٨٨ مدرسة في بيروت وحدها لتصبح ملاجئ تستقبل ما يصل إلى الخمس عائلات في كل من غرفها الصفية. إلا أن الكثير من العائلات كانت قد لجأت إلى أقارب لها في شمال لبنان، الأمر الذي أدى إلى انفصال العديد من العائلات عن بعضها البعض خلال عملية الهروب، وها هم الآن يحاولون جمع المعلومات عن الأفراد المفقودين منها.

انضم مجلس اللاجئين النرويجي إلى العديد من الوكالات الدولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في الإشارة إلى حقيقة أن المدنيين كانوا هم المتضررين الرئيسيين في الحرب بين إسرائيل وحزب الله. كما انتقدت هذه المنظمات أيضا عدم احترام كلا الطرفين لقواعد النزاع مثل التفرقة بين الأهداف العسكرية والمدنية. وقد حثت اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الأطراف المتنازعة على احترام الكوادر الطبية بعد قصف سيارة إسعاف تابعة للصليب الأحمر الأمر الذي أدى إلى قتل الكادر الطبي فيها، وقد ركزت اللجنة على إلحاحية الحاجة الإنسانية في البلدات والقرى الواقعة في الجنوب اللبناني. فقد أصبح

عمال الصليب الأحمر الدولي يحملون صناديق المعونة من المون مقصدها جنوب لبنان عبر نهر الليطاني في الثامن من أغسطس/آب ٢٠٠٦.

